

معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله

Obstacles to Maghreb economic integration and ways of activating it

قصري محمد عادل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة زيان عاشور - الجلفة

Abstract:

This article deals with the most important factors that led to the obstruction of the process of the Maghreb economic integration and that eliminated the recovery of bilateral cooperation between the member countries, we found that this integration faces obstacles institutional, economic, political and other different areas that had an impact on its integration path. This requires acceleration of the implementation of a number of mechanisms and solutions to reactivate and rebuild this integration probably the most important mechanism is to build effective common with democratic control institutions, to be able to manage the integration process, especially with the possibility of finding the necessary solutions and break barriers.

Key words: The Maghreb economic integration, Economic integration , The Maghreb region, The integration process.

ملخص:

تحاول هذه الدراسة معرفة أهم العوامل التي أدت إلى عرقلة مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي، والتي قضت على انتعاش التعاون الثنائي بين بلدانه الأعضاء، حيث تبين أن هذا التكتل يواجه عوائق مؤسسية وأخرى إقتصادية وكذلك معوقات سياسية وأخرى مختلفة المجالات كان لها الأثر البالغ في تعثر مساره التكاملي. وهذا ما يستدعي ضرورة التسريع في تطبيق جملة من الآليات والحلول المقترحة التي من شأنها أن تعيد بنائه وتفعيله، حيث توصلنا إلى أن من أهم هذه الحلول ضرورة بناء مؤسسات مشتركة فعالة تحكم الديمقراطية في عملها تكون قادرة على إدارة العملية التكاملية ككل وخصوصا قدرتها على إبتكار الحلول اللازمة والتغلب على مختلف المعضلات.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي

المغاربي، التكامل الاقتصادي، المنطقة المغاربية، العملية التكاملية.

شهدت دول منطقة المغرب العربي عدّة محاولات تكاملية، أخذت شكل محاولات ثنائية وأخرى جماعية، كان أولها تجربة الإندماج الإقتصادي لبلدان المغرب العربي ككل متكامل في الفترة الممتدة ما بين 1964-1975، ثمّ تلتها محاولات محورية ثنائية بدأت بمعاهدة الإخاء والوفاق التي وقّعت بتونس في 19 مارس 1983 بين الجزائر وتونس وانضمت إليها موريتانيا في ديسمبر من السنة نفسها. أمّا المحاولة الثنائية الثانية فتكمن في معاهدة وجدة التي تمّ التوقيع عليها في 13 أوت 1984 بين المغرب وليبيا. وإنتهى العمل بها في سنة 1986. وتلت هذه المحاولات مرحلة الوفاق المغاربي التي تمّ فيها تصالح الأطراف المتنازعة في المنطقة.

إن كل هذه المحاولات التكاملية لم يكتب لها النجاح بسبب التقلّبات السياسية والأزمات التي مرّت بها المنطقة ككل إضافة إلى النزاعات الحدودية بين بعض الدول المغاربية. ونظرا لحتمية توحيد هذه الدول تمّ إستئناف العمل التكاملي وخاصة بعد تصالح كل من الجزائر والمغرب في 16 ماي 1988 وعودة التآخي بين تونس وليبيا في ديسمبر 1987، وذلك بعقد قمة في يوم 10 جوان سنة 1988 بزرالدة الجزائرية والتي جمعت لأول مرة قادة البلدان المغاربية، حيث أعطيت الإنطلاقة المبدئية لتحقيق مشروع وحدة المغرب العربي. وفي السابع عشر من شهر فبراير سنة 1989 أبرم قادة المغرب العربي في مدينة مراكش معاهدة إنشاء "اتحاد المغرب العربي".

مشكلة الدراسة:

تأتي إشكالية هذه الدراسة معبرة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أسباب فشل التكامل الإقتصادي المغاربي؟ وماهي مختلف الأساليب التي من شأنها أن تعيد بنائه وتفعيله من جديد، وجعله في مصاف التكتلات الاقتصادية العالمية الرائدة؟

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات هذه الدراسة في العناصر التالية:

1. من أهم عوامل ضعف التكامل الاقتصادي المغاربي وعدم جعله قوة إقليمية لها القدرة على مواجهة التكتلات الإقليمية والعالمية الأخرى، هو إفتقاره إلى الإمكانيات الإقتصادية الكافية لتحقيق هذا الهدف المنشود.
2. بالرغم من تعثر مسيرة التكامل الإقتصادي المغاربي إلا أنه ومن خلال تحركاته العملية ونشاطاته التجارية لمدة تقارب 27 سنة تمكن من استكمال بعض درجات التكامل الاقتصادي، حيث تمكن من تحقيق منطقة تجارة حرة مغاربية وإتحاد جمركي مغاربي.

3. يتطلب تفعيل التكامل الإقتصادي المغربي بالدرجة الأولى ضرورة توفر الرغبة السياسية الصادقة لحل المعضلات السياسية التي تعترض عمل هذا التكتل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة إلى تحقيق مجموعة أهداف نوجزها في مايلي:

1. معرفة حجم الإمكانات الإقتصادية التي تتوفر في بلدان المغرب العربي، ومامدى مساهمتها في تنمية وتطوير العمل المشترك في بين هذه الدول.
2. الكشف عن أهم المعوقات التي تعترض عمل التكامل المغربي، والتي حالت دون جعله تكاملاً إقتصادياً فعالاً.
3. إقتراح مجموعة حلول لإعاد تفعيل وتنشيط هذا التكتل من جديد.

منهج الدراسة:

إعتمدنا في إنجاز هذه الدراسة على المنهج التاريخي من خلال عرض بعض الوقائع التي شهدها التكتل منذ تأسيسه، كمل إستخدامنا المنهج الوصفي في عرض كل ما تزخر به البلدان المغربية من إمكانات وفي مختلف المجالات، وكذلك المنهج التحليلي المتجسد في تحليل الوضع الراهن للإتحاد ومعرفة مختلف المعوقات التي تعترض مساره.

خطة الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع قسمنا خطة البحث إلى أربعة أجزاء. يبحث الجزء الأول المقومات السياسية والاقتصادية التي تزخر بها الدول المغربية، والتي تقسم إلى مقومات تاريخية وطبيعية وإقتصادية، وأخرى سياسية.

أما الجزء الثاني فقد خصص لعرض مختلف الإنجازات الإقتصادية التي حققها التكامل الإقتصادي المغربي منذ إنشائه إلى غاية اليوم. ويأتي الجزء الثالث ليتناول المعوقات المؤسساتية والإقتصادية التي إعتزضت بناء وتقوية هذا التكتل. وأما الجزء الأخير يتضمن إقتراح بعض الأساليب التي من شأنها إعادة بعث وتفعيل هذا الكيان من جديد وجعله في مصاف التكتلات الإقتصادية العالمية الرائدة.

أولاً: مقومات التكامل الاقتصادي المغربي

يتوفر التكامل الاقتصادي المغربي على ميزات ومقومات تمنحه المواصفات المطلوبة لجعله فضاء متكاملاً إقتصادياً ذا أهمية إستراتيجية معتبرة، فهو يمتلك عوامل بالغة الأهمية تمكنه من تشكيل كيان إقليمي متماسك ومنسجم وذو قوّة تفاوضية كبيرة، يمكن حصرها فيمايلي:

1- المقومات التاريخية والحضارية

1-1- وحدة الدين واللغة :

تعتبر وحدة الدين عاملا مساعدا على تكوين وإستمرار التكامل الإقتصادي، وبالتالي فإنّ الدين الإسلامي يعتبر دعامة أساسية للوحدة المغاربية، فهو الدين الذي إعنتقته شعوب الدول المغاربية منذ أربع عشر قرنا بعدما عرفت منطقة المغرب العربي الوثنية بمختلف أنواعها قبل فتح الإسلام. وبالنظر في الدساتير نجد أنّه يتّضح بجلاء أنّ كافة الدساتير المغاربية قد أكّدت ارتباط شعوب المنطقة بالدين الإسلامي.

أمّا فيما يخص وحدة اللغة، فإننا نجد أنّ اللغة الرسمية والرئيسية لدول المنطقة هي اللغة العربية. وهو الأمر الذي ساعد ودعم قيام هذا التكتل، على أساس أنّ وحدة اللغة يعني تسهيل سبل التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء، وكذلك تجعل الدول الناطقة بها جماعة متميّزة ومرتبطة أكثر فأكثر ببعضها البعض¹. ولقد تمّ التصريح في كافة دساتير الدول المغاربية على اعتماد اللغة العربية لغة رسمية وطنية للشعب والدولة، ووصفها أنّها من المقومات الأساسية التي تعبّر عن وجدان الشعوب المغاربية.

1-2- وحدة النسيج الإجتماعي:

تحتوي منطقة المغرب العربي على كتلة بشرية تناهز 94 مليون نسمة* وتتّسم هذه الساكنة رغم تنوعها العرقي وخصائصها المحلية بالتماهي الثقافي والانسجام الإجتماعي ووحدة المعتقدات والقيم والتقاليد ممّا سهّل إندماجها ضمن مجتمعات متجانسة منذ القدم. كما أنّ المنطقة المغاربية تتوفر على الرغبة في المعيشة المشتركة المتولّدة من اتّحادهم في العقيدة واللغة والمصالح الإقتصادية والتاريخ المشترك وهو ما خلق لديهم الشعور المشترك والرغبة في العيش معا.

2- المقومات الطبيعية

يملك المغرب العربي مقومات طبيعية مهمة حيث تبلغ مساحته الإجمالية 6 مليون كم²، منها 5000 كم شريط ساحلي على البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى 700 كم على المحيط الأطلسي مع تعدد مناخه "جبلية - غابات - سهول - أثمار" وصحاري شاسعة تشكل غالبية مساحة المنطقة. كما تتوفر المنطقة على ثروة حيوانية ومعدينية هائلة ومتعددة وإن كان جزؤها الأكبر غير مستغل حتى الآن، ويحتاج إلى إستشارات كبيرة لإستخدامها وإستغلالها بكفاءة أفضل. وتمثل الإمكانيات الطبيعية للمنطقة المغاربية فيمايلي:

2-1- الأراضي الزراعية:

تتوفر المنطقة المغربية على مساحة صالحة للزراعة متنوعة تسمح بزراعة مختلف أنواع الحبوب الشتوية والصفية وبقول ومحاصيل زيتية وخضر وفواكه. كما تمتد البلدان المغربية على مساحة شاسعة تقدر بـ 576,8 مليون هكتار تتوزع بنسب متفاوتة بين تلك البلدان، وتأتي في مقدمتها الجزائر بـ 283.2 مليون هكتار، ثم ليبيا بـ 176 مليون هكتار ثم موريتانيا بـ 102.5 مليون هكتار ثم المغرب بحوالي 44.6 مليون هكتار، وتونس بـ 15.5 مليون هكتار².

ويبين الجدول (رقم 01) أنّ الأراضي الزراعية المتاحة للاستغلال تشكّل ما نسبته 23.65% من المساحة الكلية لدول التكامل المغربي، وتشكّل 30% من المساحة المزروعة في العالم العربي إلا أنّها معتبرة بالمقارنة مع مجموع المساحة، فهي تبلغ 136,45 كم². كما أنّ نسبة الأراضي المروية هي نسبة ضعيفة مقارنة مع الموارد المائية التي تتوفر عليها دول التكامل، وهذا نتيجة عدم استغلال الثروة المائية وعدم الاستفادة من كمية الأمطار التي يعتمد عليها في الزراعة في أغلب البلدان المغربية وهي غير مضمونة دائما.

الجدول رقم 01: الأراضي الزراعية في منطقة المغرب العربي لعام 2013

القطر	المساحة 1000 كم ²	المساحة الأراضي الصالحة للزراعة 1000 كم ²	نسبة الأراضي الصالحة للزراعة إلى المجموع	الأراضي المروية كنسبة من الأراضي الصالحة للزراعة
الجزائر	238.2	41,35	17.39%	2.6%
المغرب	44.6	30,37	68,11%	4.6%*
تونس	15.5	9,91	63.99%	3.9%
ليبيا	176.0	15,34	8.72%	11.0%
موريتانيا	102.5	39,48	38.52%	10.0%
المجموع	576.8	136,45	23,65%	48.5%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- صالح صالح، الاتحاد المغربي: الإمكانيات والاستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 8-9 ماي 2004م. ص: 02.
- بيانات مستخرجة من الموقع الرسمي للبنك الدولي،

<http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.IRIG.AG.ZS/countries/1W-MA?locations=MA>. 14.06.2016

وإذا علمنا بأن الموارد المائية في الوطن العربي والمقدرة بـ 353 مليار متر مكعب سنويا

لايستخدم منها سوى النصف للأغراض الزراعية والبشرية، فإذا عممنا ذلك التقدير على منطقة

المغرب العربي فإنه يؤكد لنا إمكانية رفع المساحة المروية إلى النصف بالإستفادة من مياه الأمطار عن طريق زيادة طاقات التخزين للمياه السطحية وترشيد طاقة استغلال المياه الجوفية. فظالما أن نسبة الاستفادة من الثروة المائية ضعيفة سواء من مجال الطاقة الكهرومائية أو في مجال المياه الصالحة للشرب حيث يبلغ عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب حوالي 20.8 مليون نسمة أي 25% من مجموع السكان المنطقة أو المياه المخصصة للعلاج، وكذا الري و الرعي... فإن الفرص البديلة الممكنة تظهر ضعف عملية الإستغلال والقصور في الإستخدام، كما أن هناك إمكانية كبيرة لزيادة وزن الثروة الحيوانية البرية والبحرية فمساحة المراعي الطبيعية على مستوى منطقة المغرب العربي تقدر بحوالي 100 مليون هكتار، بالإضافة إلى ساحل كبير يمتد من المحيط الأطلسي بشواطئ موريتانيا والمملكة المغربية إلى البحر الأبيض المتوسط على شواطئ المغرب والجزائر وتونس وليبيا، حيث يمكن الاستفادة من إنتاج وتجارة الأسماك في الأسواق الدولية والإقليمية. كما أن اختلاف المساحة الصالحة للزراعة في المنطقة المغاربية إضافة إلى تنوعها أعطى ميزة نسبية للدول المغاربية، وهو أحد أسس التخصص وتقسيم العمل الزراعي في المنطقة.

2-2- الثروات المعدنية والطاقوية :

تتزرخ أراضي منطقة المغرب العربي بموارد معدنية وطاقوية كبيرة ومتنوعة، حيث تملك كمًا وافراً من مصادر الطاقة التقليدية كالنفط والغاز الطبيعي والفحم، إضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح. ومن أهم ما يميّز هذه الثروات في هذه المنطقة توزيعها الجغرافي الذي يساعد ويشجّع على قيام التعاون والتكامل. وخاصة إذا علمنا أن جزءا كبيرا من هذه الثروات متواجدة بالقرب من المناطق الحدودية المشتركة بين البلدان الخمسة. وهو الأمر الذي يدفع إلى قيام تعاون مشترك من أجل إستغلال هذه الثروات بقيام مشاريع مشتركة ومتكاملة.

وحسب النشرة الاحصائية السنوية لمنظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (الأوبك)، بلغ إنتاج النفط الخام للجزائر لسنة 2010 حوالي 1189.8 ألف برميل يوميا، أما الإنتاج اليومي لليبيا لنفس السنة قدر بـ 1495 ألف برميل يوميا. والجدول الموالي يوضح حجم الإنتاج لهذين البلدين.

الجدول رقم 02 : إنتاج النفط الخام في الجزائر و ليبيا (2010-2014)

(الوحدة: ألف برميل في اليوم)

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	1189.8	1262.0	1203.0	1203.0	1191
ليبيا	1495	589.5	1454	993.3	560.0

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015، صندوق النقد العربي، ص 440.

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه، أن أسعار النفط واصلت ارتفاعها السريع منذ شهر يوليو 2008 إلى غاية شهر يوليو 2014 مما ترتب عنه عائدات نفطية كبيرة لصالح البلدان المصدرة للنفط. وتسببت الازمة المالية العالمية (2008) في تغير مفاجئ للطرفية العالمية حيث دفع الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط بدولتي الجزائر وليبيا على غرار الدول العربية المصدرة للنفط إلى خفض حصصها من الانتاج النفطي بغية الحفاظ على مستوى الاسعار.

سجل إنتاج النفط الخام في ليبيا خلال عام 2014 تراجعاً كبيراً بنسبة 43,6% ليصل إلى 560 ألف برميل في اليوم، مقابل 993,3 برميل خلال عام 2013، والأمر نفسه بالنسبة للجزائر حيث إخفض مستوى الانتاج ولكن بنسبة جد ضعيفة قدرت 1,2%. ويعزى هذا التراجع إلى عدة عوامل مشتركة من أهمها قرار منظمة أوبيك القاضي بتخفيض إنتاجها إثر الأزمة المالية العالمية وكذلك زيادة إنتاج النفط في الدول خارج منظمة الأوبيك، تراجع الطلب على المواد الطاقوية نتيجة ركود الاقتصاد العالمي، إضافة إلى طفرة إنتاج النفط الصحري و الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الإحتياطيات الطاقوية في المنطقة المغاربية، فتزيد عن 6000 مليار م³ بالنسبة للغاز، وتتجاوز 61 مليار برميل من النفط، مع احتمالات شبه مؤكدة لإكتشاف إحتياطيات أخرى في موريتانيا والصحراء الغربية والجزائر وليبيا والمغرب.

وتعتبر الجزائر من بين أكبر منتجي الغاز والتنفط في العالم فهي تحتل المرتبة 12 عالمياً في إنتاج النفط لسنة 2009، والرتبة 7 في إنتاج الغاز الطبيعي عالمياً والرتبة الأولى في تصدير الغاز الطبيعي المسال LNG³. والجدول (رقم 03) يبيّن مقدار المواد الطاقوية المتواجدة بمهذه الدول.

الجدول رقم 03: الاحتياطات البترولية والغازية في بلدان المغرب العربي لعام 2014

الوحدة	الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس	موريتانيا	المجموع
إحتياطي النفط (مليار برميل)	2,12	36,48	0,02	43,0	-	61,01
إحتياطي الغاز (مليار م3)	4504	1532	0,04	65	-	6101,36
الناتج الداخلي الخام (مليار دولار)	213,5	41,1	110	46,6	5	416,2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015، صندوق النقد العربي، ص 429.

و بيانات صندوق النقد الدولي <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015>، 2016.01.14.

يتملك التكامل الاقليمي المغاربي مجموعة مختلفة من المعادن كالفوسفات والتربة النادرة والحديد والنحاس والذهب والماس وغيرها. فبالنسبة لإنتاج مادة الحديد، تحتزن هذه المنطقة كميات معتبرة من مادة الحديد، إذ قدر إحتياطي الحديد بـ 90 مليار طن في كلا من الجزائر وموريتانيا كما أنّ هناك إحتياطيات غير مستغلة من التّحاس، الزنك، الرصاص اليورانيوم، والذهب.

إنخفض إنتاج ليبيا من الحديد ليصل إلى 1,14 مليون طن عام 2008 مقارنة بإنتاج عام 2007 الذي بلغ 1,25 مليون طن أي بنسبة انخفاض بلغت 9% و استمر هذا الانخفاض إلى أن وصل حجم 0,96 عام 2014، أي بنسبة إنخفاض قدرها 22,5% مقارنة مع إنتاج سنة 2007. وبلغ إنتاج المغرب من هذه المادة حجم 504 ألف طن سنة 2014، بعدما بلغ أعلى مستوى له بـ 654 ألف طن سنة 2011، أي بنسبة انخفاض تبلغ 22,9%.

أما الجزائر كغيرها من الدول السابقة سجلت انخفاض كبيرا في إنتاج الحديد والصلب الخام بلغت نسبته 50,7% حيث انتجت شركة أرسيلور ميتال الجزائرية 646 ألف طن عام 2008 مقارنة بـ 1.278 مليون عام 2007، و استمر هذا الانخفاض الشديد إلى بلغ مستوى 415 ألف طن سنة 2014 أي نسبة انخفاض قدرها 68,32%. والجدول الموالي يبين كميات ماتزخر بها المنطقة المغاربية من مادة الحديد.

الجدول رقم 04: تطور انتاج الصلب الخام (2005-2014) ألف طن

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	1,310	646	597	662	551	557	440	415
ليبيا	1,250	1,137	914	825	100	315	712	968
المغرب	512	478	499	485	654	539	558	504

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التقرير الصناعي العربي، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين،

2009-2010، ص: 37. والتقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015، صندوق النقد العربي، ص 429.

أما بالنسبة لإنتاج مادة الفوسفات، بلغت إحتياجات المنطقة المغربية من هذه المادة ما يزيد عن 6 مليار طن خاصة في المغرب وتونس، ويمثل المغرب ثالث منتج للفوسفات في العالم، حيث بلغ إحتياطه أكثر من 47% من الإحتياطي العالمي، أما تونس تحتل المرتبة الخامسة عالميا.

تهيمن صناعة الفوسفات بصورة رئيسية على قطاع الصناعة الإستخراجية في المغرب حيث شهدت عاماً إستثنائياً (2008) لبلوغ أسعارها مستويات لم تشهدها منذ عام 1974، إذ بلغ معدل المبيعات عام 2008 حوالي 7 مليارات دولار مقابل 3,7 مليار دولار في عام 2007. أما حجم الصادرات بلغت عام 2015 قيمة 30,110 مليار درهم مقابل تسجيل قيمة أقل العام 2014 بحوالي 25,43 مليار درهم أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 18,4% (حسب ماهو موضح في الجدول رقم 05).

الجدول رقم 05: صادرات الفوسفات في المغرب (مليار درهم)

السنوات	2014	2015	تغير 14-15%
الفوسفات و مشتقاته	25,431	30,110	18,4

المصدر: تقرير حول السياسة النقدية، بنك المغرب، عدد 36، سنة 2015، ص 20.

تشير بيانات الجدول أعلاه أن قطاع الفوسفات في المغرب حقق أداء جيداً، وهو مؤشر يدل

على عودة دورة الانتعاش التي توقعها المجمع الشريف للفوسفات. ويرجع الارتفاع النسبي الذي حققته صادرات المغرب من الفوسفات إلى ارتفاع واردات السوق الهندية والإفريقية، مما ساهم في تعويض تراجع الطلب في أمريكا الجنوبية، رغم تراجع طلب البرازيل على الأسمدة، المنافسة التي يواجهها من قبل الصين، التي تعتبر من بين مصدري الفوسفات في العالم.

2-3- الثروات الحيوانية :

تتوفر منطقة المغرب العربي على ثروات حيوانية كبيرة من شأنها أن تساعد وبدرجة كبيرة في سدّ الفجوة الغذائية لسكان المنطقة، ومن أبرزها الثروة السمكية و اللحوم في موريتانيا.

3- المقومات الاقتصادية

تتنوع الخصائص والإمكانيات الاقتصادية المغربية، إلى عدة أشكال كمايلي:

3-1- رأس المال :

إن الإقتصاديات المغربية مقسّمة إلى صنفين، صنف يمتلك الفائض وقد يفقد القدرة على التصنيع والاستثمار، وصنف ثاني يعاني العجز وقد يمتلك القدرة على التصنيع، غير أنّ القدرة على التمويل مازالت ضعيفة نتيجة إلى أنّ الدولة هي الممول الوحيد بسبب أحادية التصدير (المحروقات حالة الجزائر) إضافة إلى ضعف أداء الأسواق المالية لدول المنطقة.

3-2- حجم السوق المغربية:

تلعب السوق المغربية دوراً هاماً في استيعاب المنتجات الصناعية، ويعتمد على إتساع رقعة مستهلكيها داخليا وإيجاد المنافذ في الأسواق الخارجية. وتعاني هذه الأسواق من ضيق بسبب النظرة التجزئية في إطار التصنيع الثقيل، الذي يعتمد على شروط وجود موارد مالية ومادية كبيرة.

3-3- العمالة :

تتوفر الإقتصاديات المغربية على تعداد سكاني يناهز 94 مليون نسمة يضمّ قوة عمل شبابية مهنية وجامعية متخصصة، إلا أنّها تعاني من التدمير وعدم الرضي مما قضى على الرغبة في المشاركة في عملية التنمية والدفع بقطاع عريض أن يعمل في خارج الدورة الاقتصادية الرسمية أو يهاجر إلى دول أخرى، وبالتالي تمّ تهميش فاعلية إستخدام الموارد البشرية.

وعموما يمكن التأكيد على أنّ الدول المغربية تملك فائضا في قوة العمل وإن كانت مواهب غير مستغلة بشكل واضح وجيّد. حيث تقدر القوة العاملة القادرة والراغبة في العمل بحوالي أكثر 37% من عدد السكان أي حوالي 35 مليون نسمة. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة نتيجة إرتفاع مساهمة السكان خاصة العنصر النسائي لسوق العمل وبدخول من هم أقل من 20 سنة لسوق العمل في المستقبل.

حيث هناك دول تعاني من كثافة سكانية كبيرة وأخرى ذات كثافة ضعيفة، مما يشجع على التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي و الصناعي بالدول المغربية التي يمتلك البعض منها مساحات صناعية شاسعة غير مستغلة، يمكن عن طريق التكامل بين عنصر الأرض

في دولة مثل ليبيا وعنصر العمالة في دولة كالمغرب أوتونس لتحقيق منافع كثيرة متبادلة، وأن حركية الطاقات البشرية بين الأنشطة والقطاعات في السوق الإتحادية من شأنه أن يضمن تعظيم المصلحة الإقتصادية القطرية من مدخل قدرتها التنافسية المتعلقة بالأجور.

الجدول رقم 06: تطور عدد السكان في دول المغرب العربي

الترتيب العالمي	معدل النمو السكاني %	السكان (بالمليون نسمة)			السنوات
		2025	2014	2013	الدول
137	1,05	43	38,7	38,2	الجزائر
126	1,07	41	33,3	32,9	المغرب
91	1,01	12	10,9	10,8	تونس
61	3,23	9	8,83	8,55	ليبيا
54	2,44	5	3,7	3,61	موريتانيا
	1,76	132	95,4	94	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015، صندوق النقد العربي، ص : 392.

- مجلة المعرفة، المغرب العربي، <http://www.marefa.org/index.php> 11:00 .2015/09/28

يبين الجدول أعلاه أن حجم الطاقات البشرية في هذه المنطقة عرفت إرتفاعا مستمرا حيث إنتقلت من 68 مليون نسمة مع مطلع سنة 1992 إلى أكثر 95,4 مليون نسمة سنة 2014 إلى أكثر من 132 مليون نسمة كحجم متوقع خلال الربع الأول من القرن القادم. وتبلغ نسبة الشباب في سوق العمالة المغاربية بين 65 و70%. وهو مؤشر يدل على ضرورة توجيه وتشغيل نسبة هامة منهم عن طريق تنمية وتطوير المشروعات المشتركة والقطرية للتخفيف من حدة خطر البطالة والفقر وما يترتب عنهما من مشكلات إقتصادية وإجتماعية. وهذا يعني أنه من بين الإجراءات الإستخدامية لهذه الإمكانيات البشرية هو ضبط حراكها في إطار إستراتيجية تعيد الإعتبار للقطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني كزراعة والخدمات والفروع الصناعية المتطورة. كما أن تلك الاجراءات تثن وترفع من مردودية العمل بتلك الفروع والأنشطة بشكل يؤدي إلى رفع نسبة مساهمتها في الناتج الوطني.

الجدول رقم 07: حركية توزيع العمالة على القطاعات و نسبتها المئوية من مجموع السكان

الوحدة: نسب مئوية

خلال الفترة 2012-2013م

القوة العاملة كنسبة % من مجموع السكان		الخدمات		الصناعة		الزراعة		القطاعات
2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	الدول
32,2	43,9	84,3	55,6	31,6	23,9	20,1	20,5	الجزائر
36,1	37,2	47,6	47,3	28,9	28,6	23,5	24,1	المغرب
36,5	38,2	49,0	49,4	31,4	30,7	19,9	19,9	تونس
26,2	27,2	76,2	75,4	21,3	21,9	2,5	2,7	ليبيا
34	46,6	43,3	44,8	7,1	5,4	49,5	49,8	موريتانيا

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015، صندوق النقد العربي، ص: 404.

تشير بيانات الجدول أعلاه التفاوت في توزيع العمالة من قطر إلى آخر. لكن ما نلاحظه هو اتجاه العمالة نحو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى من جهة، وضعف مساهمة العمالة الزراعية في الناتج الوطني من جهة أخرى. كما يظهر جليا أهمية العمالة الزراعية والصناعية في تحقيق الأمن الاقتصادي والتخفيف من التبعية ولذلك لا بد من توطينها وتثبيتها وتوفير شروط مساهمتها الإيجابية في الاقتصاد الوطني، فهي تشكل إحدى عوامل تنافسيتها.

3-4- مناخ الإستثمار:

والذي يشمل العناصر التالية :

- الإستقرار النسبي النقدي والمالي.
 - المنظومة القانونية المنظمة للإستثمار ومدى مرونتها وتكيفها مع الحالة الإقتصادية.
 - التسهيلات والإغراءات الضريبية والجمركية الهادفة.
 - الإعانات المقدمة من طرف الحكومة والمشجعة للإستثمار.
- تتميز دول المغرب العربي بتشابه إقتصادياتها، وبمواجهتها منافسة شديدة من الدول الأوروبية المحاذية للبحر الأبيض المتوسط نظراً لتشابه المنتوجات الزراعية المغاربية والأوروبية، وذلك بحكم التشابه المناخي، كما يتميز إقتصاد الدول المغاربية بالتبعية للغير، بسبب عجزه عن تلبية حاجياته

الغذائية، وبالتالي أصبحت هذه الدول تستورد حاجياتها الغذائية من غيرها وهو ما أدى إلى إستنزاف جزء كبير من إيراداتها من العملة الصعبة، الأمر الذي أدى إلى حدوث إختلال في التوازنات المالية والإقتصادية، مما دفع هذه الدول إلى الإستدانة من البنوك الدولية وبفوائدها المرتفعة من أجل توفير الغذاء وشراء المواد المصنعة وإقامة المشاريع الخاصة بها ومن ثم تراكم المديونية. وبالتالي تظهر هنا الحاجة إلى ضرورة التعاون والتنسيق الإقتصادي بين الدول المغاربية لتشكيل كيان إقتصادي متلاحم وفعال له القدرة التفاوضية الكافية في مجال المساومة الدولية، والخروج من دائرة العمل المنفرد إلى دائرة العمل الجماعي.

3-5- المقومات المالية التي تتجاوز القدرات القطرية المحدودة:

إنّ إرتفاع أسعار البترول وخاصة للفترة الممتدة بين 2005-2014 نتج عنه تحصيل فوائض مالية معتبرة لكلّ من ليبيا والجزائر مما يمكّن من إستغلالها في إنجاز مشاريع وخلق مؤسسات مالية مؤهلة لتحسين مستوى الإستثمارات والتجارة البينية.

وإذا تفحصنا الإمكانيات المالية بغض النظر عن الموارد الفعلية التي تملكها دول المغرب العربي والتي إستغرقتها الديون وخدماتها نجد بأن حجم الأموال المهاجرة المستثمرة في الدول الغربية تكفي لتغطية نسبة هامة من الإستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة في الدول المغاربية، إذا ماتوفرت العوامل الموضوعية لإعادة توظيفها وأهمها عنصر الثقة والشفافية، بحيث لا يخشى أصحابها من المصادرة أو التأميم والتضييق نتيجة للإضطراب في القوانين و تبدل الأنظمة وتغيير الحكومات.

3-6- وحدة التحديات التي تواجه بلدان المغرب العربي:

في ظل المنافسة القائمة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على خيرات منطقة المغرب العربي وزيادة نفوذها والتحكّم في إقتصاديات دولها وإيجاد سوق استهلاكية لتصريف منتجاتهم، لذلك يستدعي التقارب في وجهات نظر الدول المغاربية التنسيق في سياساتها الاقتصادية الداخلية والخارجية والاستغلال الأمثل لثرواتها لإقامة صناعة متكاملة ومتطورة.

4- المقومات السياسية والقومية

تتمثل في مايلي :

4-1- أنظمة الحكم المغاربية :

تتباين الأنظمة السياسية لدول المغرب العربي بين النظام الجمهوري والنظام الملكي، حيث نجد أنّ نظم دول التكامل المغاربي هي عبارة عن نظم جمهورية عدا المغرب الذي يتبع النظام الملكي.

وعلى الرغم من هذا الإختلاف في طبيعة الأنظمة إلا أنّ أغلب الكتاب يؤكّدون على تشابه هذه الأنظمة، ذلك أنّ الدول المغاربية دخلت سنة 1988 في طور جديد من حياتها السياسية تمثلت خصوصا في الدستورية ودول القانون وما يترتب عليه من تحويلات تشريعية ودستورية.

4-2- الظروف السياسية :

لقد شهدت الدول المغاربية الخمس عدّة تغيرات سياسية متشابهة إلى حدّ كبير، فمنذ سنة 1989 دخلت هذه الدول في عهد جديد يضمن تغيير هذه الدول توجهاتها القومية القديمة، حيث جعل العمل والممارسة السياسية قائمة على صيغة التعدد الحزبي بعدما عاشت عقودا زمنية مارست من خلالها نظام الحزب الواحد الذي ينفرد بنظام الحكم.

من جهة أخرى تتميّز الحالة السياسية العامة للدول الخمس بالتمزّق والضعف السياسي والعسكري، وبالتالي من الممكن إنتهاج هذه الدول أسلوب التكامل الإقتصادي لتقوية وتحقيق الأهداف والغايات السياسية المنشودة.

إضافة إلى ما سبق، تملك الدول المغاربية رابطا مشتركا فيما بينها يشجّعها ويجعلها دائما تسعى إلى تحقيق الوحدة القومية والمتمثل في الإنتماء إلى أمة واحدة تشترك في اللّغة والتاريخ والعقيدة والإقليم الجغرافي والمصير الواحد.

ثانيا: إنجازات التكامل الاقتصادي المغاربي

بالرغم من الفشل والفتور الذي يسود العلاقات الإقتصادية داخل إتحاد المغرب العربي إلا أنّ هناك عدّة إنجازات ومشاريع مشتركة طموحة تمّ إقرارها من طرف هذه الدول. لكنّ جزءا كبيرا من هذه المشاريع بقي حبرا على ورق والجزء الباقي تمّ تنفيذه.

فبالنسبة للإتفاقيات والبروتوكولات التي تمّ إبرامها منذ نشأة الإتحاد في 17 فيفري 1989 إلى غاية يومنا هذا أكثر من 37 نص بين اتفاقية إطارية وقرارات وبروتوكولات وتعليمات نصّت كلّها في مجال تقوية التعاون الاقتصادي، ولكنّ الأمر المؤسف هو عدم تجسيد هذه الإتفاقيات سوى ست إتفاقيات تمّ تنفيذها، كما هو موضح في الجدول رقم 08.

الجدول رقم 08: الاتفاقيات التي استوفت شروط دخولها حيز التنفيذ

تاريخ الدخول حيز التنفيذ	قرار مجلس الرئاسة	الإتفاقية
1993/ 07/ 14	الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة الجزائر، 21-23/07/1990.	1) الإتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول إتحاد المغرب العربي .
1993/ 07/ 14	الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة الجزائر، 21-23/07/1990.	2) الإتفاقية الخاصة بالحجر الزراعي بين دول إتحاد المغرب العربي .
1993/ 07/ 14	الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة الجزائر، 21-23/07/1990.	3) إتفاقية تشجيع وضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي .
1993/ 07/ 14	الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة الجزائر، 21-23/07/1990.	4) الإتفاقية الخاصة بتفادي الإزدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول المغرب العربي
1993/ 07/ 14	الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة، الجزائر، 21- 23/07/1990.	5) الإتفاقية الخاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع وبالعبور بين دول إتحاد المغرب العربي .
2002/ 04/ 23	الدورة العادية الثالثة لمجلس الرئاسة، رأس لانوف، 10- 11/03/1991.	6) إتفاقية إنشاء المصرف المغربي للإستثمار والتجارة الخارجية بين دول إتحاد المغرب العربي .

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الإلكتروني لإتحاد المغرب العربي:

<http://www.maghrebarabe.org/ar/index.cfm>

أما في مجال البنية الهيكلية، فلقد إرتكز إهتمام التكامل المغربي على دعم وسائل الإتصال والتواصل بين كافة دوله الأعضاء من أجل تكثيف التعاون وفي كل المجالات، وفي هذا الصدد تم تحديد جملة من المشاريع الكبرى المشتركة منها ما تم البدء في إنجازها ومنها ما زال قيد الإنتظار نذكر منها مايلي:

1- شبكة الطرق المغربية

هي عبارة عن مشروع مغربي مشترك إعتمدته لجنة البنية الأساسية. وتعتبر هذه الشبكة

أساسية لخدمة المواقع المهمة إدارياً وإقتصادياً وثقافياً ويصل طولها 30 ألف كم وتؤمن الربط بين الدول الأعضاء فيما بينها وبين أوروبا وإفريقيا.

2- مشروع كابل ابن خلدون للألياف البصرية

يهدف هذا المشروع إلى تحسين الخدمات الهاتفية والخدمات الحديثة في مجال الإتصالات، يبلغ طوله 6200 كم تم إنجاز 3500 كم منه، وذلك على مستوى كل من: تونس، الجزائر، المغرب.

3- طريق الوحدة المغربية

وهو عبارة عن طريق يربط العواصم المغربية الخمس، يبلغ طوله 7300 كم، ويمكن إمتداده ليربط المنطقة المغربية بأوروبا وإفريقيا والشرق الأدنى، ولقد تم إنجاز أهم المقاطع فيه.

4- مشروع العمر المغربي للإتصالات

إنطلقت دراسة الجدوى الإقتصادية لهذا المشروع منذ سنة 2001، ولقد تم تكليف تونس بإعداد دراسته وتسيير تنفيذه ومتابعته. وفيما يخص القطاع المالي فلقد تم إنشاء المؤسسة الضرورية لذلك والمتمثل في إنشاء إتحاد المصارف المغربية، لكن هذه المؤسسة مازالت عاجزة عن الإندماج المالي المغربي. ففي آخر إجتماع لممثلي إتحاد المصارف المغربية المنعقد يومي 14 و15 من شهر نوفمبر سنة 2007 بتونس تبين عجز هؤلاء الممثلين للوصول إلى اتفاق مبدئي حول تحقيق الإندماج المالي وإصدار عملة نقدية موحدة، وهذا نظرا لإختلاف وتناقض وجهات نظرهم حول العواقب والموعد المناسب لذلك خاصة بالنسبة للدول الثلاث وهي تونس والجزائر والمغرب.

ثالثا: معوقات التكامل الاقتصادي المغربي

تتعدد العراقيل التي تعترض المسار التكاملي المغربي وتتشعب لتشمل كل المجالات، حيث يواجه عوائق مؤسساتية وأخرى إقتصادية وكذلك معوقات سياسية وأخرى مختلفة المجالات. وقبل ذكر أهمها يجدر بنا أن نذكر ببعض مظاهر هذا التعطل والفشل.

إنّ من أبرز مظاهر تعثر هذا المشروع هو عدم قدرته على تحقيق ديناميكية فعّالة للتبادل الإقليمي بالرغم من مضيّ ما يقرب من ستة وعشرون سنة على تأسيس هذا التكتل، ناهيك عن مستوى ومدى قوة علاقات الدول المغربية بالدول الأوروبية، حيث يلاحظ أنّ هناك تطوّر كبير في نسبة التّجارة الخارجية لدول التكامل المغربي منفردة مع الإتحاد الأوروبي ونفس الأمر بالنسبة للإستثمارات الأوروبية، التي بلغت من إجمالي الإستثمارات الأجنبية في المنطقة المغربية ما يتراوح بين 60% إلى 70% في الوقت الذي تتسم فيه التجارة البينية في المنطقة المغربية بالضعف فهي لا تتجاوز نسبة 3% من جملة التجارة الخارجية لها.

1- المعوقات المؤسسية

نشأت هذه المعوقات من الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة للإتحاد، حيث تنص المعاهدة على تطبيق قاعدة الإجماع في إتخاذ القرارات (المادة 06) وهو عبارة عن إجراء يعطل سير هذا التكتل، كما هو معاش في جامعة الدول العربية. و هو ما يعكس وبشكل جلي عقدة السيادة داخل هذا التكتل، والتي حالت دون رقي هذه المعاهدة إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي ومما زاد من تعقيد الأمور هو تبنى المعاهدة شرط موافقة كل الأعضاء على أي إقتراح يتضمن تعديل أحكام هذه المعاهدة (المادة 18).

وتشترط أحكام معاهدة مراكش موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ إتفاقية وقّع عليها، وبالتالي تعطل العمل المغربي المشترك. فمن بين 37 إتفاقية وقعت في إطار إتحاد المغرب العربي صادقت الجزائر على 29 منها وصادقت تونس على 27 إتفاقية وصادقت ليبيا على أقل من ذلك في حين لم يصادق المغرب إلا على ست إتفاقيات فقط، وعليه لم تدخل حيّز التنفيذ غالبية الإتفاقيات إلا تلك الإتفاقيات التي صادقت عليها كل الدول الأعضاء.

2- معوقات تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية

تعد معوقات تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية أهم وأبرز معوقات العمل المغربي المشترك. ويؤكد العديد من الباحثين على أنه من غير الممكن بناء إتحاد المغرب العربي بدون الجزائر أو المغرب وذلك بحكم ثقلهما السياسي والإقتصادي. وتتلخص نقاط إختلاف البلدين في قضيتين هما: إعادة فتح الحدود والنزاع حول الصحراء الغربية.

فبالنسبة لقضية إعادة فتح الحدود الجزائرية المغربية، نجد أنها ومنذ سنة 1994 عرفت جمودا تاما بسبب إقدام المغرب على غلق حدوده البرية مع الجزائر وتطبيق نظام التأشيرات على المواطنين المتجهين إليها عن طريق الجزائر. وجاء هذا الإجراء المغربي كرد فعل على أحداث فندق "أسني" بمراكش وهي أحداث شارك فيها فرنسيون من أصل جزائري ومغربي. وبالنسبة لموقف الجزائر إزاء هذه القضية فهي مازالت متمسكة بغلق حدودها مع المغرب، كما تبحث في محاربة التهريب ودخول المخدرات والأسلحة إلى التراب الجزائري عن طريق المغرب وهذا ما زاد القضية تعقيدا وإستمرارا.

أما بالنسبة لمشكلة الصحراء الغربية، فهي أزمة سياسية نشأت أساسا من تعارض موقفي جبهة البوليزاريو** والمغرب حول الصحراء الغربية. فالمغرب يعتبر الصحراء الغربية جزءا من ترابه الوطني، أما جبهة البوليزاريو فهي متشبثة بوحدة ترابها. أما الجزائر فهي تسعى لإيجاد حل عادل ودائم لهذه

القضية، وذلك من خلال تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره عبر إستفتاء حر يترجم إرادة الشرعية الدولية ويحدد فيه السكان رغبتهم في الإنضمام إلى المغرب أو الإستقلال عنها أو قبول الإقتراح المغربي المتضمن منح الصحراء حكم ذاتي في إطار السيادة المغربية.

3- أزمة لوكاربي وموقف الدول المغربية منها

لقد كان لقضية "لوكاربي" الأثر السلبي على أداء ومستوى علاقات التعاون بين بلدان التكامل الاقتصادي المغاربي. فبعد إصدار قرار مجلس الأمن الذي فرض حظرا جويًا وعسكريًا وديبلوماسيًا على ليبيا، طالبت هذه الأخيرة من الدول المغربية الوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستندة إلى المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تنص على أن "كل إعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر إعتداء على دول الأعضاء الأخرى". إلا أن الدول المغربية طبقت الحظر الجوي على ليبيا، ثم طالبت ليبيا مرة ثانية التضامن معها في مواجهة الدول الغربية، وأمام هذه الوضعية تعاملت ليبيا مع بلدان المغرب العربي بتحفظ حيث لم تحضر قمتي نواكشوط وتونس، وتوقفت عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغربية التي التزمت فيه بنائها وتمويلها، وعدم استلامها لرئاسة الاتحاد من الجزائر سنة 1995.⁴

4- طبيعة الإدارة السياسية

تتميز الإدارة السياسية لدى الأعضاء بالتذبذب وغياب الديمقراطية التي قضى عليها بفعل هذه الإدارة⁵، وكذلك بعدم استعداد هذه الدول للتخلي عن جزء من سيادتها القطرية لصالح الكيان المشترك والمتمثل في اتحاد المغرب العربي.

5- معوقات التبادل التجاري بين المغرب العربي

يشير واقع العلاقات التجارية بين بلدان المغرب العربي إلى الضعف الكبير، حيث لا يتجاوز حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول نسبة 2,5% في حين تصل مبادلات هذه المنطقة مع أوروبا حوالي 70% من الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية لبلدان المنطقة. كما تبين الإحصائيات مثلاً أنّ 78% من صادرات تونس موجّهة إلى الاتحاد الأوروبي الذي بدوره يضمن 72% من الواردات لتونس. والمغرب 60% من مبادلاته التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي. والجزائر 58% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي في مقابل 62% الصادرات، وبالنسبة لموريتانيا أيضاً فإنّ نصف مبادلاتها التجارية مع الإتحاد الأوروبي⁶.

ويرجع ضعف نسبة التجارة البينية بين الدول المغربية إلى المعوقات التالية:

● التناقضات السياسية بين الأنظمة التي حالت دون التوصل لحلول خلافتها البسيطة عرقل تطور التجارة البينية، وكذلك عدم الاستقرار السياسي المتجذر داخل المنطقة والناجم عن قصور اقتصاديات هذه الدول.

● اختلاف النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية.

● برغم من وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية بين الدول المغربية في المجال التجاري، إلا أنه لا توجد تعريفات جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات وتشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين هذه الدول⁷.

● ضعف وسائل النقل البري والبحري وغياب الإنسجام بين أنشطة الأساطيل البحرية والجوية والبرية المغربية، وكذلك صعوبات التمويل التي ترجع إلى ندرة العملة الأجنبية خاصة في موريتانيا والجزائر، وأزمة المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الدول المغربية.

● عدم قابلية عملات البلدان المغربية للتبادل فيما بينها إلا عبر عملة أجنبية أخرى.

6- معوقات إقتصادية

ومنها أنّ الإقتصاديات المغربية ظلت تحت رحمة الإستقطاب الجغرافي الأوروبي رغم كل ما يقال بصدد تحرير التجارة الخارجية، إذ ظلت التجارة البينية في المغرب العربي ضعيفة جداً، وذلك بالرغم من مرور ما يقارب 26 سنة على إنشاء هذا التكامل. وبالرغم من أن الدول المغربية تبنت خيار اقتصاد السوق فإنّ هذا لم يساهم في تحريك عملية الاندماج الإقتصادي الإقليمي.

ويضاف إلى ذلك عدم الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي وغياب تشجيع الاستثمارات البينية للدول المغربية، وهذا راجع لتذبذب المناخ الاقتصادي العالمي والوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها دول المنطقة من بطالة وفقير، حيث أشارت دراسة قدمها المعهد الأوروبي المتوسطي إلى أنّ جميع دول المغرب العربي تحتاج إلى تسريع نسق نموها من 4 و5% سنوياً إلى 8% من أجل تقليص مستويات البطالة وتحقيق الاندماج الفعلي، وبصفة عامة فإنّ كلفة عدم الاندماج تقدّر بنقص في نسبة النمو يصل إلى 2%، وهذا كما أكدّه الأمين العام لاتحاد المغرب العربي في ندوة من 24 حتى 26 ماي 2006 بعنوان "تكلفة اللامغرب العربي" حين قال: "الواقع أنّ ذكر "اللامغرب العربي" من خلال جمع هاتين الكلمتين ليس إلا انعكاساً لمقاربة سطحية إن لم نقل سلبية، لمسار يتقدم بمكاسب ملموسة، مهما كانت دون تطلعات وآمال أكثر من 94 مليون مغربي". إضافة الى ذلك تشير بعض الدراسات إلى أنّ غياب هذا التكامل يكلف عجزاً في مواطن الشغل يقدر ب 20,000 ألف فرصة عمل سنوياً⁸.

رابعاً: أساليب إعادة تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي

لقد كان للمعوقات السابقة الذكر الدور الكافي لتجميد عمل التكامل المغربي، لكن ومهما يكن من الأمر فإن منافع التكامل قائمة، وأن جميع دول المغرب العربي تدرك حق الإدراك المنافع الكبيرة للتشابك الإقتصادي للبلدان المغربية، وبالتالي تظهر هنا الضرورة القصوى لعملية إعادة تفعيل هذا الكيان، كما يمكن إضافة جملة من الأسباب الداعية أكثر من أي وقت مضى إلى تطوير التعاون المغربي وعلى رأسها ضرورة تحسين ميزان القوى للتعامل مع أوروبا الشريك الرئيسي لبلدان المغرب العربي وكذلك مواكبة عصر التكتلات الإقليمية كضرورة للبقاء. وبالتالي فإن كل هذه الأسباب وغيرها الأقل منها أهمية من الناحية الإستراتيجية والجيوسياسية وكذلك الجانب الأمني، تدعوا إلى ضرورة تفعيل وإعادة بعث هذا الكيان من جديد.

بناء على ما تقدم يمكن إقتراحات بعض التدابير التي نعتقد أنها ستساهم كثيراً في تفعيل وتحسين مستوى أداء التعاون الإقليمي بين دول التكامل المغربي من أهمها:

1. ضرورة العمل على تبني خطة شاملة للتكامل الاقتصادي تركز بالدرجة الأولى على تطوير التجارة البينية لدول الأعضاء.
2. تسهيل التبادلات من خلال قيام وحدة نقدية، والإسراع بإطلاق "منطقة التبادل الحر".
3. إعداد وتنفيذ مشاريع إقتصادية مشتركة بين البلدان المغربية في مختلف المجالات لاسيما القطاع الصناعي والزراعي، بإعتبارها المدخلين الرئيسيين لتسريع وتيرة التنمية الإقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.
4. إنشاء مجموعة اقتصادية مغربية تتكامل فيها السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي وتترابط من خلالها المشاريع الكبرى للبنى التحتية من طرق و طاقة ومياه وفلاحة.
5. لا بد أن تلغى كافة الصعوبات والعوائق أمام حركة تدفق السلع والخدمات والمواطنين ورؤوس الأموال (عناصر الإنتاج)، وهذا لا يمكن إدراكه إلا عبر التنسيق الاقتصادي في مراحل الأولى، وهي التخفيف من الحواجز الجمركية وصولاً إلى قيام إتحاد جمركي مغربي.
6. العمل على تفعيل المؤسسات المغربية القائمة، انطلاقاً من معالجة قصورها، ومنحها الصلاحيات الضرورية للتحرك على المستوى الإقليمي، وهذا يتضمن التنازل الجزئي عن السيادة الوطنية. وإعتبار هذه المؤسسات على أنها مكسبا لعملية البناء المغربي يجب إعادة تأهيلها لأداء أدوارها التي أسست من أجلها.

7. ضرورة تجاوز الجدل بين الوطني والمغربي، ذلك أن معاهدة مراكش المنشئة لإتحاد المغرب العربي لا تؤسس لإتحاد فيدرالي أو كونفدرالي وإنما مجرد تجمع بين عدد من الدول تجمعها روابط الدين والتاريخ والحضارة لمواجهة الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا، بمعنى آخر أن المعاهدة لم تنشئ هيئة فوق وطنية تدوب فيها الكيانات المغربية، وهو ما يبرر إنتهاج كل واحدة منها أسلوبا تنافسيا يعيق مسار التكامل أكثر مما يفيد⁹.
8. تجنب فكرة الدولة القائد والعمل على خلق علاقات متكافئة بين الأقطار في علاقاتها المشتركة، لأن التكافؤ في العلاقات هو الذي يسمح باستمرار التعاون وتنميته على قاعدة المصلحة العامة. واستنادا لذلك فدول المغرب العربي مطالبة بتجاوز هذه الفكرة التي لازمتها منذ زمن ونقصد هنا كل من الجزائر والمغرب، فباعتبارهما أقوى دولتين في المنطقة فقد خلق ذلك نوعا من التنافس الشديد بينهما و بروز قضية الزعامة من جديد في المنطقة.¹⁰
9. تنسيق السياسات الخارجية بخصوص التعامل مع الكيانات والتجمعات الإقليمية الأخرى بما يضمن المصالح المشتركة، ويعزز القوة التفاوضية لبلدان الإتحاد أمام هذه التجمعات، وخصوصا الإتحاد الأوروبي (بوصفه الشريك الرئيسي لها).

خاتمة:

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى جملة من النتائج، تأتي في مقدمتها أن البلدان المغربية قد حققت تطورا ايجابيا على درب العمل التكاملي بإعلانها عن إنشاء إتحاد المغرب العربي وفق معاهدة مراكش، غير أنّ حصيلة هذا التكامل كانت ضعيفة جدا ولم تحقق طموحاته، وهذا ما يحث على ضرورة تطبيق جملة من التدابير والآليات لإعادة تفعيل العمل المغربي المشترك والسعي إلى استكمال بناء مؤسسات هذا الكيان. و ذلك بناءً على معايير تحقيق المنفعة المتوازنة لكافة الأطراف المغربية.

كما تم التوصل إلى حقيقة أساسية لا يمكن تجاهلها، متمثلة في أن التكامل الإقتصادي بين البلدان المغربية كان ولازال ضرورة ملحة لا يمكن أن تتأجل في وقت تزيد فيه باقي التكتلات الإقتصادية والسياسية في وحدتها واندماجها، حيث أصبحت من الحقائق المسلم بها في النظام الاقتصادي الدولي الراهن، وباتت تلك التجمعات تسيطر على 90% من حجم التجارة العالمية في الوقت الراهن.

فالتكامل الاقتصادي هو أفضل سبيل لتوسيع آفاق مجالات التنمية الشاملة ببلدان المغرب العربي عن طريق تعزيز القدرات الانتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية لهياكل هذه الدول، كذلك فتح

قنوات الاتصال والتبادل بين الأطراف المتكاملة وفي موقعها المتميز في القدرة التفاوضية ورفع التنافسية في مواجهة التطورات العالمية.

نتائج اختبار الفرضيات:

1- تبين من خلال ما تم عرضه أن البلدان المغاربية تمتلك إمكانيات إقتصادية و طبيعية هائلة تمكنه من تشكيل كيان إقليمي متماسك ومنسجم وذو قوة تفاوضية كبيرة. وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الأولى.

2- إن الضعف الكبير الذي يشوب العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدان المغاربية يثبت بوضوح أن هذا التجمع لم يصل إلى حتى مستوى منطقة التفضيل الجمركي، وهو أدنى أشكال التنظيمات التكاملية الإقليمية. ولعل من مظاهر هذا الجمود عدم تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدان المغاربية نسبة 3% من إجمالي تجارتها الخارجية. وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الثانية.

3- تشكل الإرادة السياسية عائقا أكيدا أمام تحقيق أهداف وطموحات بلدان التكامل المغاربي، فلا زالت الاتفاقيات التجارية الموقعة حبرا على ورق، ولم تستطع هذه البلدان تجاوز خلافاتها البينية، خصوصا المتعلقة بالمشاكل الحدودية بين المغرب والجزائر، والموقف من الصحراء الغربية، والصراع على الرعامة، مما ألقى بظلاله على مجمل التعاون المغاربي ووقف حجر عثرة في سبيل تطوير مشاريعه التكاملية المختلفة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

بناء على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، نتقدم ببعض التوصيات التي نجدها كفيلة لتحسين الوضع الراهن للاتحاد المغاربي والارتقاء به إلى مصاف التكتلات الإقتصادية العالمية الناجحة، تتمثل في:

1- الرغبة السياسية الصادقة لحل المعضلات السياسية، لعل من أهمها حل مشكلة غلق الحدود الجزائرية المغربية ومشكلة النزاع حول الصحراء الغربية. إن هذه المشاكل الداخلية وفي ظل الإفتقاد إلى آليات قادرة على إيجاد الحلول الكفيلة لذلك يضع التكامل المغاربي أمام تحدي كبير يتعين عليه إيجاد الوسائل المناسبة لمواجهته والتغلب عليها.

2- ضرورة بناء مؤسسات مشتركة فعالة تحكم الديمقراطية في عملها تكون قادرة على إدارة العملية التكاملية ككل وخصوصا قدرتها على إبتكار الحلول اللازمة والتغلب على مختلف المعضلات.

- 3- على الدول المغربية تفعيل تكتلها، بتنويع صادراتها، والتركيز على إصلاحاتها الهيكلية.
- 4- وضع سياسة مشتركة بين الدول المغربية في العلاقات الخارجية والتبادل التجاري، وكذلك في تعاملها مع المنظمات والمؤسسات الدولية للحد من الآثار السلبية التي قد تعود عليها.
- 5- إتباع سياسة تنموية مشتركة فعالة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة مع إتساع سياسات اقتصادية سليمة داخل بلدانها.

الهوامش والإحالات:

-
- 1 جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 37.
 - * عدد سكان الجزائر 39,903,000 نسمة (تعداد 01 يناير 2015)، المغرب 33,680,000 نسمة (تعداد 01 سبتمبر 2014)، تونس 11,118,000 (23 ابريل 2014)، ليبيا 6,278,000 نسمة، موريتانيا 3,632,000 (تعداد 2015).
 - 2 صالح صالح، الاتحاد المغربي: الإمكانيات و الاستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 8-9 ماي 2004م. ص 02.
 - 3 مجلة المعرفة، المغرب العربي، <http://www.marefa.org/index.php>، 2015/09/28. 11:00.
 - ** جبهة البوليزاريو تعني إختصار ل الجبهة لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، تأسست بإنعقاد مؤتمرها التأسيسي في 20 ماي 1973 وتهدف إلى إقامة دولة في إقليم الصحراء الغربية، ويحظى هذا الإقليم بإعتراف دولي.
 - 4 د. لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغربي وسبل تجاوزه ذلك، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الخامس، مارس 2010، ص 24.
 - 5 عبد العزيز شرابي، فرص تجسيد إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، عدد 10، الجزائر، 1998، ص: 36.
 - 6 الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تقرير حول " المغرب العربي في مفترق الشراكات"، تونس: 31 ماي 2007، ص: 6.

⁷ لعجال أعجال، مرجع سبق ذكره.ص:32.

⁸ محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي

رؤية عربية للقمة الاقتصادية، قطر، 7-8 نوفمبر 2007، ص:06.

⁹ بخوش صبيحة، مداخل وآليات تفعيل اتحاد المغرب العربي، المدرسة العليا للأساتذة في

الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، مارس 2015، ص:03.

¹⁰ بخوش صبيحة، المرجع نفسه، ص04.